

# قياس دور الضرائب في تمويل الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (١٩٩٢ - ٢٠١٨)

ميلاد إبراهيم عبد الله حامد(\*)

ملخص الدراسة باللغة العربية :

اشتملت هذه الدراسة على ثلاثة مباحث :

حيث تناول **المبحث الأول** الدراسات السابقة التي حاولت قياس الدور الذي تلعبه الإيرادات الضريبية في الميزانية العامة .

وتناول **المبحث الثاني** التحليل القياسي لتأثير الضرائب على إيرادات الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (1992 - 2018) .

بينما تناول **المبحث الثالث** النتائج التي تم التوصل إليها من النموذج القياسي المستخدم في هذه الدراسة .

وقد حاولت هذه الدراسة قياس تأثير مركبات الضريبة العادية وكذلك الضريبة البترولية ، على إيرادات الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (1992 - 2018) ، وباعتماد على البيانات الإحصائية ، وباستخدام أسلوب الاقتصاد القياسي المتمثل في الانحدار المتعدد وكذلك البسيط ، وبعد تحديد المتغيرات التي ستستخدم في بناء النماذج القياسية ، ومعالجتها باستخدام معايير اقتصادية وإحصائية وقياسية للحصول على نماذج قياسية مستقرة ، ولها قدرة تفسيرية عالية ومن خلال النتائج التي توصلت إليها الدراسة والتي أكدت على وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لكل المتغيرات المستقلة والتي تمثلها (مركبات الضريبة العادية ، والضريبة البترولية ) على إيرادات الميزانية العامة (المتغير التابع) . كما أكدت الدراسة أن علاقات الارتباط كانت طردية ومعنوية بين كل المركبات المختلفة للضرائب على إيرادات الميزانية العامة ، وقد أكدت ذلك نتائج النماذج القياسية التي استخدمت في النموذج القياسي ، وأن أي زيادة في مركبات الضريبة سوف تؤدي الي زيادة في إيرادات الميزانية العامة في الجزائر .

---

( \* ) كلية الدراسات الأفريقية العليا - قسم السياسة والاقتصاد - جامعة القاهرة ، عدد ٤٦ ، يوليو ٢٠١٩  
ص ص ١ - ١٧ .

## المقدمة :

إن تنامي النفقات العامة في الجزائر قد أثقل كاهل الميزانية العامة، وهذا ما دفع الدولة للقيام بوضع استراتيجية لمواجهة هذه النفقات والبحث عن مصادر بديله للنفط ، باعتبار أن النفط في الجزائر يُعدُّ الركيزة الأساسية في الاقتصاد ، وبالتالي فإن تغطية الجزء الأكبر من تلك النفقات يتم من خلال هذا المورد.

وعليه فقد قامت الدولة الجزائرية منذ مطلع التسعينات من القرن الماضي ، بعدة اصلاحات اقتصادية بغية التحول إلى اقتصاد السوق ، والتي من ضمنها الاصلاحات الضريبية، بقصد إيجاد بدائل للضريبة البترولية بالضريبة العادية.

## أهمية الدراسة :

في ظل التحولات الاقتصادية الإقليمية والعالمية ، خاصة أمام تراجع أسعار النفط ، فرض تحدٍ كبير أمام النظام الضريبي الجزائري و المتمثل في البحث على بدائل جديدة ، لضمان إيرادات مالية دائمة ومنتظمة للخرزينة العامة ، من أجل تمويل الإنفاق العام وتمويل عملية التنمية وغيرها.

## إشكالية الدراسة :

بالرغم من كون الاقتصاد الجزائري من الاقتصاديات المنتجة للنفط ، إلا أنه يعد أفقر الاقتصاديات النفطية ، الأمر الذي يتطلب البحث عن مصادر بديلة آمنة ومستدامة لميزانية الدولة ، وتأتي الضرائب على رأس البدائل المالية المهمة ، التي تستطيع الدولة من خلالها توفير الإيرادات المالية اللازمة لتمويل النفقات العامة .

## تساؤلات الدراسة :

انطلاقاً من التساؤل الرئيسي التالي :

الي أي مدى يمكن للإيرادات الضريبية أن تكون بديلاً للنفط ، في تغطية الميزانية العامة في الجزائر؟ .

والذي ينبثق عنه التساؤل الفرعي التالي :

هل هناك حاجة الي إعادة توجيه الموارد الاقتصادية الجزائرية ، بما يتناسب ومستوى التطور واحتياجات التنمية الاقتصادية ، ويعمل في نفس الوقت على تقليل الاعتماد على النفط في تمويل الموازنة العامة في الجزائر ؟ .

قياس دور الضرائب في تمويل الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (1992- 2018)

#### هدف الدراسة :

تهدف الدراسة الى التعرف على حجم الآثار الاقتصادية للضرائب ، وأهميتها وتعميق الدور الذي تلعبه في تمويل الموازنة العامة ، وتوجيه الاستثمار والتقليل من الاعتماد على النفط وتنويع مصادر الدخل .

#### فرضية الدراسة :

حتى يتسنى لنا معالجة إشكالية البحث قمنا باعتماد الفرضية الرئيسية التالية :  
لا تساهم الإيرادات الضريبية بشكل فعال في تمويل الموازنة العامة للدولة.

#### منهجية الدراسة :

ستعتمد هذه الدراسة من خلال عرض التطور الزمني لمكونات الضرائب (مباشرة ، غير مباشرة ، البترولية ) والموازنة العامة في الجزائر، علي استخدام نموذج قياسي، تستخدم فيه مكونات الضريبة كمتغيرات مستقلة، والموازنة العامة كمتغير تابع، لقياس أثر الضرائب في تمويل الموازنة العامة في الجزائر .  
الإطار المكاني والزمني للدراسة :

– الإطار المكاني دولة الجزائر

– الإطار الزمني بداية من فترة الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر (1992 – 2018 )

#### تقسيمات الدراسة :

تم تقسيم الدراسة الي ثلاثة مباحث كما يلي :

– تناول المبحث الأول الدراسات التي حاولت قياس الدور الذي تلعبه الإيرادات الضريبية في تمويل الميزانية العامة .

– وتناول المبحث الثاني التحليل القياسي لتأثير الضرائب على إيرادات الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (1992 – 2018) .

– بينما تناول المبحث الثالث النتائج التي تم التوصل اليها من البرنامج القياسي المستخدم في هذه الدراسة .

## المبحث الأول

### الدراسات التي حاولت قياس الدور الذي تلعبه الإيرادات الضريبية في الميزانية العامة

يمكن البدء بالدراسة التي يمكن الاستفادة منها في هذه الدراسة، خاصة مع تعدد الصيغ الدالية المقترحة وتعدد اساليب القياس.

ففي دولة الجزائر تسعى دراسة (دراراه، 2017)<sup>(1)</sup> إلى محاولة الكشف عن مدى مساهمة الضريبة في تمويل إيرادات الميزانية العامة، ومعرفة العلاقة بين حصيلة الضريبة على الدخل الاجمالي وإيرادات الميزانية العامة. وقد استخدمت في الجانب النظري المنهج الوصفي التحليلي، بينما استخدمت في الجانب التطبيقي دراسة قياسية حول أثر ضريبة الدخل الاجمالي على إيرادات الميزانية العامة.

وتوصلت هذه الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين الضريبة على الدخل الاجمالي وإيرادات الميزانية، وبالتالي فإن الضريبة على الدخل الاجمالي تؤثر وتساهم بطريقة ايجابية على إيرادات الميزانية العامة في الجزائر.

كما قامت دراسة (بريك، 2016)<sup>(2)</sup> بمحاولة معرفة مدى تأثير الضريبة على مسار الاقتصاد الجزائري، والتطرق إلى واقع الاهتمام بمختلف الجوانب المتعلقة بها، مستخدماً المنهج الوصفي من خلال سرد المعلومات التي تُسهم بصورة مباشرة في ايضاح متغيرات الدراسة، كما استخدمت المنهج التحليلي المتمثل في تحليل البيانات عن طريق استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية في عملية التقدير لنموذج الانحدار المتعدد.

وقد بينت نتائج الدراسة أنه يمكن للضريبة العادية تعديل بعض المتغيرات الاقتصادية نحو الاتجاه المرغوب فيه، كما أنها أداة فعالة لمعالجة الاختلالات التي يعرفها الاقتصاد، وبالتالي يمكنها التأثير على النمو الاقتصادي، كما بينت أن اختلال الهيكل الضريبي الجزائري واعتماده بشكل كبير على الضريبة البترولية، وهذه الاخيرة التي تُستهدف وفرتها في حالة انضمام الجزائر فعلياً لمنظمة التجارة العالمية.

وفي العراق قامت دراسة (السامرائي و فضل، 2016)<sup>(3)</sup> بالتعرف على مصادر تمويل الموازنة العامة، والوقوف على الدور والاهمية النسبية لكل مصدر من تلك المصادر، وكذلك تحديد مفهوم عجز الموازنة العامة وانواعه، والاسباب التي ادت إلى تحقيق الفائض في موازنة العراق الاتحادية. وبذلك قامت الدراسة بقياس العلاقة بين الإيرادات العامة وعجز الموازنة العامة للفترة (2003-2013)، بالاعتماد على المتغيرات المستقلة المتمثلة في (الإيرادات النفطية، الإيرادات الضريبية، الإيرادات الأخرى) خلال تلك الفترة، وذلك للتعرف على مدى تأثير كل متغير على إيرادات الميزانية العامة، وذلك من خلال استخدام التحليل الإحصائي، وبالاعتماد على البرنامج الإحصائي (Gretl) معتمدة على تحليل الارتباط بين عجز الموازنة والمتغيرات المستقلة السابقة، وإيجاد معامل التحديد الذي يفسر أثر هذه المتغيرات في عجز الموازنة العامة.

وقد أظهرت الدراسة من خلال نتائج البرنامج القياسي، وجود علاقة طردية بين عجز الموازنة والإيرادات العامة خلال فترة الدراسة، والمتمثلة في المتغيرات المستقلة السالفة الذكر، وقد أوضحت الدراسة من خلال ما توصلت إليه من نتائج الآتي :

- ان موازنة العراق الاتحادية تعاني من فائض مستمر خلال فترة الدراسة الامر الذي أدى إلى ظهور آثار سلبية على الاقتصاد العراقي متمثلة في ارتفاع المستوى العام للأسعار.
- زيادة فائض الموازنة العامة في العراق كان ناتجاً عن زيادة الإيرادات النفطية بسبب ارتفاع أسعار النفط، وان الإيرادات النفطية تشكل 92% من مصادر تمويل الموازنة العامة.

وأوصت الدراسة بضرورة علاج فائض الموازنة العامة، والسماح بوجود حجم معين من العجز، يمول من خلال اصدار السندات الحكومية، بمزايا لتشجيع المكنثيين على شرائها، خاصة من الافراد وذلك لامتناس السيولة الزائدة في النشاط الاقتصادي للمساهمة في خفض التضخم.

ومن خلال دراسة (حجماوي و كش، 2015)<sup>(4)</sup> حيث تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الاهداف، أهمها تحليل للبنية الضريبية العادية، وقد استخدمت معامل الاختلاف لقياس حجم أثر كل ضريبة على استقرار الإيرادات الضريبية الكلية في الجزائر .

وقد توصلت إلى أن كل من إيرادات الضرائب على السلع والخدمات، وإيرادات الحقوق الجمركية تؤديان إلى استقرار أكبر في إجمالي إيرادات الضرائب العادية، مما يؤكد إيجابية الضرائب غير المباشرة كإحدى الوسائل المهمة للحصول على إيرادات ضريبية غير بترولية،

إضافة إلى تحقيق العديد من الاهداف الاقتصادية والاجتماعية باعتبارها احدى الأدوات الفعالة، والتي يمكن أن تلجأ إليها الحكومة في تحقيق التوازن بين الطلب والعرض.

وفي دراسة (غالبي، 2015) (5) حيث تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على كيفية تمويل عجز الموازنة العامة لدولة الجزائر في ظل النظام المالي التقليدي " الضرائب " وتمويل عجز الموازنة العامة للدولة والبدائل الإسلامية ، في حالة تطبيق النظام المالي الاسلامي.

وقد توصلت الدراسة إلى نتيجة أنه لا توجد سياسة مثلى، يمكن أن تعمل بكفاءة تحت كل الظروف، وكذلك من أهم النتائج التي توصلت إليها أنه مع تنوع مصادر التمويل الداخلية والخارجية لعجز الموازنة العامة في النظام المالي التقليدي، إلا أنه أدى إلى ازدياد حجم الدين العام الداخلي والخارجي تبعاً لذلك، مما أدى إلى زيادة الانفاق العام المخصص لفوائد وأقساط الديون، بالإضافة إلى خطر التضخم، أما في البيئة الإسلامية يكون ذا طبيعة مؤقتة وغير متراكمة، نتيجة لكثرة القيود التي تفرضها الشريعة الإسلامية على الاقتراض وترشيد الانفاق العام، وبذلك يمكن أن تكون صيغ التمويل الإسلامية أكثر فاعلية في حل مشكلة عجز الموازنة العامة، مقارنة بالسياسات الاقتصادية الانكماشية التي تقترحها المؤسسات الدولية على الدول النامية.

وفي دراسة (Mansour,2015) (6) حيث قامت بتسليط الضوء على السياسة الضريبية المستخدمة في بلدان الشرق الاوسط، مستخدماً المنهج الوصفي للمقارنة بين المعدلات الضريبية المستخدمة في تلك البلدان. وقد توصلت هذه الدراسة الي أن المعدلات والإيرادات الضريبية في المغرب العربي تفوق بلدان الشرق الاوسط، باستثناء ضريبة القيمة المضافة، التي تزيد في البلدان المصدرة للنفط، غير أن نسبة مساهمة الإيرادات الضريبية في البلدان النفطية لا تتعدى 5% من الناتج المحلي الاجمالي، خاصة في نهاية التسعينات، ولكن هناك تشابه في فقد جزء من الإيرادات الضريبية نتيجة لانضمام بعض البلدان إلى منظمة التجارة العالمية، كما توصلت إلى أن الانخفاض الحاصل في أسعار النفط في الفترة الاخيرة، قد أعطى مؤشراً بأن هناك حاجة لوضع أساس للنظام الضريبي في المستقبل، حتى للدول الغنية بالموارد كدول الخليج. وتوصلت الدراسة أيضاً إلى أن هناك حاجة للتركيز على الاصلاحات الضريبية وتعزيز فاعليتها وخاصة في بلدان المغرب العربي.

اما دراسة (Vegh & Vuletin, 2015)<sup>(7)</sup>، حيث تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على الدورة الدورية للسياسة الضريبية، من خلال ما قامت به من جمع لبيانات عن معدلات الضرائب في اثنتين وستون دولة للفترة (1960 - 2013)، والتي تشمل دخل الشركات، والدخل الشخصي ومعدلات ضريبة القيمة المضافة، وهي بذلك قد توصلت إلى أن السياسة الضريبية غير دورية في البلدان الصناعية، بينما في البلدان النامية تعتبر تقلبات دورية.

وفي الجزائر تقوم دراسة (راضية، 2014)<sup>(8)</sup>، بمحاولة التعرف على مدى مساهمة الإيرادات الضريبية في تغطية النفقات العامة للدولة، ومدى تقليلها من الاعتماد على النفط في تغطية هذه النفقات، مستخدمة المنهج الوصفي في الاطار النظري للدراسة، بينما استخدمت منهجية الاقتصاد القياسي للاطار التطبيقي، حيث تم بناء نموذج قياسي تمثل فيه إيرادات الميزانية كمتغير تابع، والضرائب المباشرة، والضرائب غير المباشرة هي متغيرات مستقلة. وقد توصلت هذه الدراسة إلى أنه رغم الاصلاحات الضريبية التي مست الهيكل الضريبي، إلا أنه لا يزال يتميز ببنية ثنائية الضريبة (العادية، البترولية)، وقد زادت مساهمة الاخيرة في تمويل النفقات العامة في حين أن الموارد المتأتية من إيرادات الضريبة العادية " ضرائب مباشرة وغير مباشرة " لا تغطي الا 31% من الموازنة العامة للدولة.

وفي دولة فلسطين قامت دراسة (عناية، 2014)<sup>(9)</sup> بمحاولة بيان اثر العجز في موازنة السلطة الفلسطينية على النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة.

اعتمدت هذه الدراسة على الاساليب الاحصائية المتقدمة، والتي تستخدم في دراسة تأثير مجموعة من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، بهدف قياس تأثير كل متغير ومعرفة اي المتغيرات الاكثر تأثيرا على المتغير التابع، مستخدمة أسلوب التكامل المشترك متعدد المتغيرات لجوهانسون، مع الاعتماد بشكل اساسي على طريقة المربعات الصغرى في تقدير العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

وقد اظهرت نتائج النموذج القياسي المتمثل في اختبار جوهانسون للتكامل المشترك للمعادلة الخاصة بمعدل النمو الاقتصادي، ان هناك اكثر من اربعة اتجاهات للتكامل المشترك بين السلاسل الزمنية، مما يعني وجود علاقة تكاملية طويلة الاجل بين المتغيرات الاقتصادية.

وفي دولة السودان قامت دراسة (أحمد، 2013) <sup>(10)</sup> بالتعرف على مدى تأثير السياسة الضريبية على الناتج المحلي الاجمالي في السودان، وتتبع مساره في ظل السياسة الضريبية خلال الفترة (1980 - 2012)، وقد استخدمت نموذجاً قياسياً لقياس العلاقة الكمية بين الضرائب ومعدل نمو الناتج المحلي الاجمالي، وقد توصلت هذه الدراسة بناءً على نتائج تقديرات نموذج الدراسة، الي ان هناك علاقة عكسية بين المتغير التفسيري "الضرائب" والمتغير التابع "الناتج المحلي الاجمالي"، وأن السياسة الضريبية التي تم تطبيقها في السودان تتصف بأن سعرها مرتفع، وهذا لا يتناسب مع واقع السودان كدولة نامية، إذ أن نسبة الاستقطاع الضريبي في الدول النامية تتراوح ما بين (20 % - 25 %) من الناتج المحلي الإجمالي، بينما في السودان تجاوزت هذا المدى لتصل خلال فترة الدراسة إلى 33.42% من الناتج المحلي الإجمالي <sup>(11)</sup>.

كذلك تقوم دراسة (بوعلام، 2012) <sup>(12)</sup> بمحاولة التعريف بالنظام الضريبي والسياسة الضريبية في الجزائر، وتحليل الحصيلة المالية لأهم مكونات الضريبة العادية، إضافة إلى التحديات المفروضة على النظام الضريبي، ومن ثم التدابير المقترحة والمتعلقة بإصلاح أهم مكونات الضريبة العادية.

وبذلك توصلت إلى ضرورة الارتقاء بالنظام الضريبي إلى مستوى القبول العام، وتوزيع الأعباء العامة توزيعاً عادلاً بين افراد المجتمع، وكذلك اعادة بناء النظام الضريبي الجزائري في إطار استراتيجية شاملة، تأخذ بعين الاعتبار كل المتغيرات الداخلية والخارجية، والذي يستهدف تحقيق التنمية الشاملة المستدامة في الجزائر.

بينما في الهند قامت دراسة (Mishra, 2012) <sup>(13)</sup> بالتعرف على العلاقة بين الإيرادات الضريبية والنمو الاقتصادي في الهند، لفترة طويلة نسبياً حيث امتدت لتغطي الفترة (1950-2008)، وقد استخدمت هذه الدراسة اختبار التكامل المشترك، ونموذج متجه تصحيح الخطأ لجوهانسون، حيث يقوم هذا النموذج على تحليل علاقة التوازن بين الإيرادات الضريبية والنمو الاقتصادي في المدى الطويل.



وقد توصلت إلى أن الاقتصاديين وصانعي السياسات يؤكدون على ضرورة وجود نظام ضريبي فعال ومزدهر، لأجل أن تكون الإيرادات الضريبية متزايدة لتعبئة الموارد، وهو ما يؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي في الهند.

كما أن دراسة (طالبي، 2010)<sup>(14)</sup> حاولت التعرف على الحوافز التي يقدمها النظام الضريبي في الجزائر، كوسيلة لجذب وتشجيع الاستثمار الأجنبي والوقوف على مدى فاعلية تلك الحوافز لتشجيع المستثمرين بهذه الحوافز، لكي تكون دافعا لهم. وبذلك قد توصلت إلى أن هذه الحوافز لم تبلغ أهدافها وتأتي بثمار في الجزائر، وهذا ما يستدعي تحسين المناخ الاستثماري، وتوجيه الحوافز الضريبية نحو ابرام المزيد من الاتفاقيات الثنائية الدولية لمنع الازدواج الضريبي، وكذلك العمل على تسريع الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

وفي الجزائر تسعى الورقة البحثية (مراد، 2009)<sup>(15)</sup> التي تشخيص النظام الضريبي الجزائري بعد الإصلاحات، من أجل الحكم على مدى فاعلية التقنيات المستخدمة، فضلاً عن البحث عن الاجراءات الضرورية لتحسين فاعلية النظام الضريبي. وتوصلت هذه الدراسة إلى أن الإصلاحات الضريبية تزامنت مع تدهور الظروف الأمنية مما أثر سلباً في مردودية هذه الإصلاحات، وكذلك أن معظم التخفيضات في المعدلات الضريبية لا تستند إلى دراسات ميدانية، لذلك فهي لا تعكس واقع الاقتصاد الجزائري، كما توصلت إلى أن هناك استمرار لهيمنة الضريبة البترولية على ميزانية الدولة، رغم الإصلاحات الضريبية والتحفيزات الممنوحة في اطار قانون الاستثمار لسنة 1993.

أما في دراسة (Bird,2008)<sup>(16)</sup> والتي تهدف إلى دراسة كيفية قيام الدول ذات الاقتصاديات الناشئة بتصميم الهياكل الضريبية لديها، آخذة في الاعتبار بما يتناسب مع كل دولة، من حيث البيئة السياسية والاقتصادية، وكذلك تهدف إلى التعرف على السياسة الضريبية التي تتواءم مع طبيعة البيئة السياسية لكل دولة.

وقد توصلت إلى أنه ينبغي على هذه الدولة " الناشئة " تصميم أفضل هيكل ضريبي يمكن أن يواكب النشاط الاقتصادي الذي تعيشه الدولة، والذي من خلاله تستطيع الوصول لتحقيق التنمية.

## المبحث الثاني

### التحليل القياسي لتأثير الضرائب على إيرادات الميزانية العامة

#### في الجزائر

من خلال هذا المبحث سيتم تحديد وتوصيف النموذج القياسي المستخدم في هذه الدراسة وكذلك المتغيرات الداخلة في هذا النموذج، وكذلك تحديد مصادر بياناتها والأساليب المستخدمة في التقدير، ثم عرض نتائج قياس العلاقة الدالية بين الضرائب وإيرادات الميزانية العامة في الجزائر خلال فترة الدراسة (1992 - 2018) ، وقد تم الاعتماد في بناء النموذج على دراسة دنان راضية وذلك وفقاً للصيغة التالية :

$$Y_t = B_0 + B_1 X_1 + B_2 X_2 + B_3 X_3 + B_4 X_4 + U_t$$

تحديد المتغيرات وتوصيف النموذج القياسي المستخدم في هذه الدراسة :

#### أولاً : تحديد المتغيرات

في هذا المبحث حاولت الدراسة القيام بدراسة تحليلية وقياسية، لعدد من المتغيرات التي رأت أنها تؤثر بشكل كبير في إيرادات الميزانية العامة في الجزائر مستخدمين في البداية الانحدار المتعدد باعتبار أن المتغير التابع محل الدراسة هو إيرادات الميزانية العامة، بينما الضرائب المباشرة، والضرائب غير المباشرة، الضرائب الجمركية، الضرائب البترولية، والضرائب الأخرى (كضريبة التسجيل والطابع، الدمغة ) كمتغيرات مستقلة في اطار حدود الدراسة القياسية لهذا الموضوع.

#### [ أ ] المتغير التابع

وهو المتغير المراد تفسير سلوكه وهو إيرادات الميزانية العامة في الجزائر ويرمز له بالرمز  $Y$  وهو عبارة عن مجموع الإيرادات التي تدخل الميزانية العامة للدولة، من قبل القنوات المختلفة لهذه الإيرادات.

#### [ب] المتغيرات المستقلة

وهي المتغيرات التي لها القدرة على التأثير في المتغير التابع من خلال طبيعة العلاقة بينهم وهي :

قياس دور الضرائب في تمويل الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (1992-2018)

- الضريبة البترولية : وهي الضرائب التي تفرض على المحروقات، وكذلك عقود الامتياز والحفر والتقيب عن النفط والغاز والمعادن وما يتعلق بتلك الاعمال، وكذلك شأنها مع إيرادات الميزانية ايضاً ترتبط بها بعلاقة طردية، وهذا يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية ونرمز لها بالرمز  $X_1$ .
- الضرائب المباشرة : وهي الضرائب التي يتم خصمها من المنبع كالضرائب على الدخل، وهي حسب منطق النظرية الاقتصادية ذات علاقة طردية مع إيرادات الميزانية، ونرمز لها بالرمز  $X_2$ .
- الضرائب غير المباشرة : وهي الضرائب التي يتحمل عبئها المستهلك النهائي كالضرائب الاقتصادية، التي تفرض عند شراء السلع وكذلك للحصول على الخدمات، وهي ذات علاقة طردية مع إيرادات الميزانية العامة، وذلك حسب النظرية الاقتصادية، ونرمز لها بالرمز  $X_3$ .
- الضريبة الجمركية : وهي الضرائب التي تفرض على السلع في حالة الاستيراد او التصدير . وهي ترتبط بعلاقة طردية بإيرادات الميزانية ونرمز لها بالرمز  $X_4$ .
- الضرائب الأخرى : وهي تشمل الضرائب التي لا تنطوي تحت الضرائب السابقة وتتمثل في (ضريبة التسجيل والطابع، الدمغة ) ويرمز لها بالرمز  $X_5$ .

#### ثانياً : توصيف النموذج

بعد التعرف على المتغيرات التي يحتويها النموذج القياسي، وبعد تجميع البيانات الخاصة بكل المتغيرات، فإن تحليل انحدار الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة، والضرائب البترولية و الضرائب الجمركية والضرائب الأخرى على إيرادات الميزانية العامة يكون على الصورة الآتية :

$$Y_t = B_0 + B_1 X_1 + B_2 X_2 + B_3 X_3 + B_4 X_4 + B_5 X_5 + U_t$$

حيث أن :

$Y$  : إيرادات الميزانية العامة

$X_1$  : الضرائب البترولية

$X_2$  : الضرائب المباشرة

$X_3$  : الضرائب غير المباشرة

$X_4$  : الضرائب الجمركية

$X_5$  : الضرائب الأخرى (كضريبة التسجيل والطابع، ضريبة الدمغة )

( t ) : تمثل الزمن اي قيمة المتغير في السنة t.

B0 , B1 , B2 ,B3 ,B4 ,B5 هي المعلمات المقدره

U<sub>t</sub> : المتغير العشوائي

وبمأن العوامل العشوائية عادة تكون غير معروفة أو غير قابلة للقياس الدقيق، لذلك فإن الحد العشوائي (U) يفترض أنه يساوي صفر، لذا سوف نستخدم طريقة المربعات الصغرى التي تتميز بجعل الخطأ عند حده الأدنى، هي تعد الطريقة الأفضل من وجهة نظر المعايير الاقتصادية والإحصائية، وعليه سوف يتم تحليل أثر الضرائب على إيرادات الميزانية العامة في الجزائر باستخدام البيانات الواردة في الجدول (1) بالملحق رقم ، ولقد تم الحصول على بيانات النموذج عن طريق الديوان الوطني للإحصاءات، المديرية العامة للضرائب، تقارير بنك الجزائر، النشرات الإحصائية لبنك الجزائر.

وتتضمن الدراسة استخدام نموذجين، حيث يستخدم النموذج الأول الانحدار المتعدد، والذي يوضح العلاقة بين الضرائب البترولية والضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة والضرائب الجمركية والضرائب الاخرى كمتغيرات مستقلة، وإيرادات الميزانية العامة كمتغير تابع. ويبين النموذج الثاني لانحدار بسيط يبين العلاقة بين كل متغير من المتغيرات المستقلة التي تم ذكرها في النموذج المتعدد ومدى علاقته بالمتغير التابع وهو إيرادات الميزانية العامة في الجزائر.

سوف يتم تقدير واختبار المعادلات الخاصة بكل نموذج، وتحليل نتائجهما بهدف الوقوف على مدى صحة فرضية البحث أو نفيها، وسوف تعتمد الدراسة على مستوى معنوية 5% سواء فيما يخص المعنوية الاحصائية أو مختلف الاختبارات، كما تم تقدير النموذج الموصوف بالاستعانة بأهم وأشهر البرامج الاحصائية، بواسطة برنامج "Version"، وبرنامج R<sup>(1)</sup> بما يتميزان به من مزايا عديدة أهمها سهولة الاستخدام ودقة النتائج وعليه فقد قدرت النتائج حسب معطيات البرنامجين المشار اليهما سلفاً كما يلي :

### ثالثاً : تطبيق النموذج

[1] انطلاقاً من الفرض الرئيسي (فرض العدم):

لا يوجد تأثير له دلالاته الإحصائية للضرائب على الإيرادات العامة

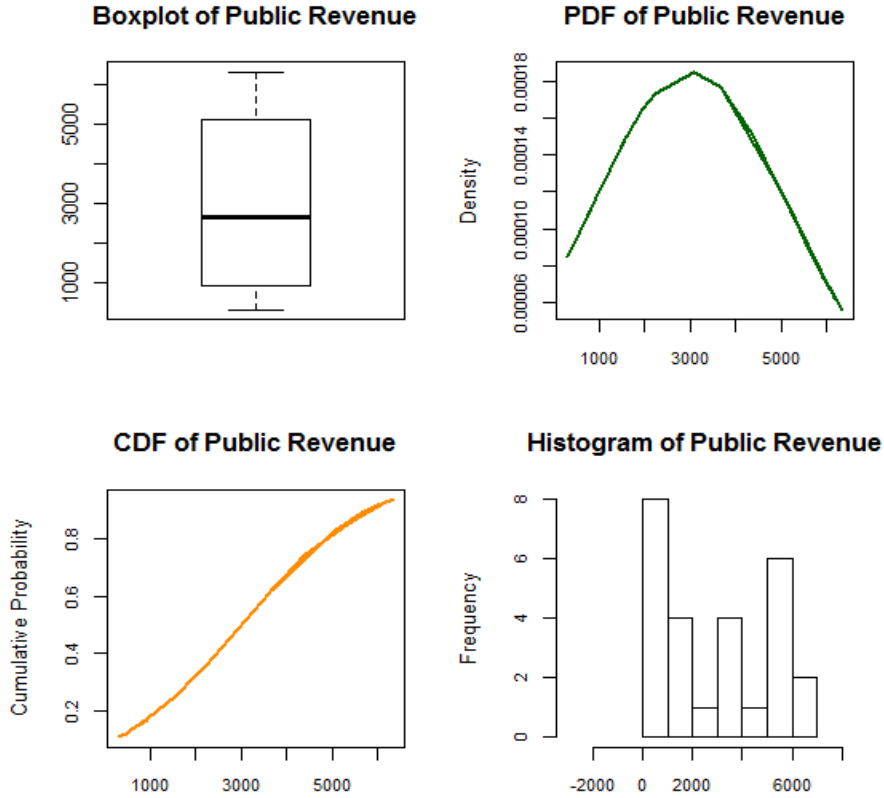
لدراسة هذا الفرض تم استخدام تحليل الانحدار المتعدد واختبار اعتدالية المتغير التابع (إيرادات الميزانية العامة ) وكانت النتائج كالآتي :

• اختبار اعتدالية متغير إيرادات الميزانية العامة

للتحقق من اعتدالية متغير إيرادات الميزانية العامة ، تم استخدام الرسم البياني كما تم استخدام اختبار كولومجروف سمنروف ، حيث يشير الفرض العدمي إلى أن إيرادات الميزانية العامة تتبع التوزيع الطبيعي، بينما يشير الفرض البديل إلى عدم تبعية متغير إيرادات الميزانية العامة للتوزيع الطبيعي، وكانت النتائج كما يلي :

**شكل رقم (1)**

**يبين اتباع متغير إيرادات الميزانية العامة للتوزيع الطبيعي**



يوضح الشكل رقم (1) اعتدالية متغير إيرادات الميزانية العامة، وللتحقق من هذه النتيجة تم استخدام اختبار " كولومجروف سيمبروف " وكانت النتائج كما يلي :

قيمة الاختبار	القيمة الدلالية
0.16582	0.4261

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (1) بالملحق واستخدام برنامج SPSS ، R

يتضح من الجدول السابق أن القيمة الدلالية للاختبار (0.4261) أكبر من 0.05 ولذلك نقبل الفرض العدمي الذي ينص على أن متغير الإيرادات العامة يتبع التوزيع الطبيعي.

#### جدول رقم (1)

#### نتائج اختبار تأثير الضرائب على إيرادات الميزانية العامة

لمعاملات	التقدير	قيمة احصاء T	P.Value	معامل التحديد R <sup>2</sup>	اختبار F	P.Value
X <sub>1</sub>	0.997	70.398	أقل من 0.01	0.999	e+04 2.17	أقل من 0.01
X <sub>2</sub>	0.979	8.846	أقل من 0.01			
X <sub>3</sub>	1.774	7.864	0.324			
X <sub>4</sub>	- 0.396	- 1.009	أقل من 0.01			
X <sub>5</sub>	0.994	9.117	أقل من 0.01			

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (1) بالملحق واستخدام برنامج SPSS ، R

#### معادلة النموذج :

$$Y = 0.979 X_1 + 1.774 X_2 + 0.997 X_3 - 0.396 X_4 + 0.994 X_5$$

أكدت نتائج الجدول (1) على وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لكل من الضرائب البترولية، الضرائب المباشرة، الضرائب الجمركية، والضرائب الأخرى على إيرادات الميزانية العامة، حيث أكدت على ذلك احصاءات اختبار F والتي جاءت دالة احصائياً عند مستوى معنوية 1% أي أن النموذج الخاص بالتقدير معنوي وذو دلالة عالية جداً. وجاءت معاملات الانحدار موجبة أي أنه كلما زادت الضرائب المباشرة، والضرائب البترولية، والضرائب غير المباشرة ، والضرائب الأخرى كلما زادت إيرادات الميزانية العامة. أي هناك علاقة طردية بين تلك المتغيرات المستقلة وإيرادات الميزانية العامة وهي المتغير التابع، ما عدا الضرائب الجمركية حيث يظهر معامل الضرائب الجمركية سالباً، مما يعني وجود علاقة عكسية بين الضرائب الجمركية وإيرادات الميزانية، وهذا يتنافى مع النظرية الاقتصادية، كما يظهر بالنموذج أيضاً أن الضرائب غير المباشرة غير معنوية، مما يعني عدم وجود تأثير معنوي للضرائب غير المباشرة على إيرادات الميزانية، وهذا يتنافى أيضاً مع النظرية الاقتصادية ، كما أن الحد الثابت في النموذج ليس له دلالة إحصائية



قياس دور الضرائب في تمويل الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (1992 - 2018)

## الملحق

### جدول رقم (1)

نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية الرئيسية في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر  
خلال الفترة (1992-2018)

الوحدة: مليار دينار جزائري

القطاعات المسجلة	الناتج المحلي الإجمالي	الزراعة	نسبة مساهمتها في GDP (%)	الصناعة	نسبة مساهمتها في GDP (%)	الخدمات	نسبة مساهمتها في GDP (%)	المحروقات	نسبة مساهمتها في GDP (%)	الضريبة	نسبة مساهمتها في GDP (%)	القطاعات المسجلة
1992	1357.4	128.4	9.46	127.2	9.37	697.7	51.40	250.4	18.45	153.7	11.32	1992
1993	1571	131.1	8.35	130.9	8.33	865	55.06	247.4	15.75	196.6	12.51	1993
1994	2004.7	145.6	7.26	161.6	8.06	1129.9	56.36	327.3	16.33	240.3	11.99	1994
1995	2621.5	196.6	7.50	193.9	7.40	1232.6	47.02	737	28.11	261.4	9.97	1995
1996	3363.4	227.8	6.77	213.4	6.34	1317.2	39.16	1324.3	39.37	280.7	8.35	1996
1997	3611	240.4	6.66	222.1	6.15	1401.7	38.82	1440.6	39.89	306.2	8.48	1997
1998	3806.6	324.8	8.53	256.8	6.75	1480.6	38.90	1449.3	38.07	295.1	7.75	1998
1999	4199.1	393.7	9.38	280.4	6.68	1559.3	37.13	1576.2	37.54	389.5	9.28	1999
2000	4284.3	346.2	8.08	294.5	6.87	1622.4	37.87	1616.3	37.73	404.9	9.45	2000
2001	4227.1	412.1	9.75	315.2	7.46	1753	41.47	1443.9	34.16	302.9	7.17	2001
2002	4522.8	417.2	9.22	337.6	7.46	1913.5	42.31	1477	32.66	377.5	8.35	2002
2003	5252.4	515.3	9.81	355.4	6.77	2109.7	40.17	1868.9	35.58	403.1	7.67	2003
2004	6149.1	580.5	9.44	390.5	6.35	2413.4	39.25	2319.8	37.73	446.2	7.26	2004
2005	7562	581.6	7.69	420.1	5.56	2715	35.90	3352.9	44.34	494	6.53	2005
2006	8501.6	641.3	7.54	444.4	5.23	3060	35.99	3882.2	45.57	492.1	5.79	2006
2007	9352.9	704.2	7.53	463.7	5.00	3518.2	37.62	4089.3	44.00	530.8	5.68	2007
2008	9293.8	722.8	7.78	483	5.20	2491.4	26.81	5000.1	53.80	596.5	6.42	2008
2009	9968	931.3	9.34	570.7	5.73	4641.1	46.56	3109.1	31.19	715.8	7.18	2009
2010	11991.6	1015.3	8.47	617.4	5.15	5430.8	45.29	4180.4	34.86	747.7	6.24	2010
2011	14588.5	1183.2	8.11	663.8	4.55	6576.1	45.08	5310.2	36.40	854.6	5.86	2011
2012	16208.7	1421.7	8.77	728.6	4.50	7552.5	46.60	5308.4	32.75	1198.12	7.39	2012
2013	16650.1	1640	9.85	771.8	4.64	8028.4	48.22	4968	29.84	1239.7	7.45	2013
2014	17242.5	1772.2	10.28	837.7	4.86	8718.8	50.57	4657.8	27.01	1255.9	7.28	2014
2015	16591.9	1935.8	11.67	904.6	5.45	9265	55.84	3134.2	18.89	1353.7	8.16	2015
2016	17406.8	2140.3	12.30	975.7	5.61	9926	57.02	3025.6	17.38	1340.3	7.70	2016
2017	18876.8	2316.2	12.27	1000.5	5.30	10601.2	56.16	0	0.00	0	0.00	2017
2018	0	0	0.00	0	0	0	0	0	0	0	0	2018
متوسط النسب			8.59		6.18		44.33		32.75		7.74	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الواردة في تقارير بنك الجزائر لأعداد مختلفة



## قائمة الموامش

- 1 - حسام درادره : مساهمة الضريبة على الدخل الاجمالي في إيرادات الميزانية العامة في الجزائر - دراسة قياسية (2000 - 2015 )، رسالة ماجستير غير منشوره، (الجزائر : جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، 2017 ، ص ص 44 - 54 .
- 2 - راويه بريك : دراسة قياسية لأثر السياسة الجانية على النمو الاقتصادي للفترة ( 1990 - 2014 ) رسالة ماجستير غير منشوره، (الجزائر : جامعة أم البواقي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2016 ) ، ص ص 69 - 85 .
- 3 - يسرى مهدي السامرائي، شيماء فاضل محمد : الأهمية النسبية لمصادر تمويل موازنة العراق الاتحادية وعلاقتها بعجز الموازنة العامة خلال الفترة (2003 - 2013)، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية (العراق : جامعة بغداد، كلية الادارة والاقتصاد، العدد 21 لسنة 201 ، ص ص 164 - 175 .
- 4 - توفيق حجاموي، محمد كش : دراسة استقرارية النظام الجبائي الجزائري للفترة (1993- 2011 ) مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، الجزائر، العدد الرابع، ديسمبر 2015 ، ص 180
- 5 - زهيرة غالمي : تمويل عجز الموازنة العامة للدولة بين البدائل التقليدية، والبدائل الإسلامية، "عرض تجارب دولية"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، العدد الرابع، ابريل، 2015 ، ص ص 56 - 61 .
- 6 - Mario Mansour, Tax Policy in Mena Countries : looking back and forward IMF, **working Paper** NO,15/98,May2015, pp 122 – 135
- 7 - Vegh.C.A & Vuletin.G.How is Tax Policy Conducted over the Business Cycle American, **Economic Journal** : Economic Policy,7,3, 2015, pp 73 – 79 .
- 8 - دنان راضية : دور الإيرادات الضريبية في تمويل الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة ( 1993 - 2014 )، مجلة الباحث الاقتصادي، الجزائر، العدد الثاني، 2014 ، ص ص 57 - 68 .
- 9 - عاهد نبيل عناية : أثر عجز الموازنة على النمو الاقتصادي الفلسطيني (1996 - 2013 ) رسالة ماجستير غير منشورة، (غزة :الجامعة الاسلامية، كلية التجارة، 2014 ) ، ص ص 4 - 12 .





قياس دور الضرائب في تمويل الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (1992-2018)

- 10 - داليا محمد اسماعيل احمد :أثر السياسة الضريبية على الناتج المحلي الاجمالي، دراسة حالة السودان خلال الفترة (1980-2012) *مجلة العلوم الاقتصادية*، جامعة السودان، الجلد الخامس عشر، العدد الثاني.2013، ص ص 56 - 67 .
- 11 - صندوق النقد العربي، *التقرير الاقتصادي العربي الموحد*، ابوظبي ( 2008 )، ص 56
- 12 - ولهي بوعلام : ملامح النظام الضريبي الجزائري في ظل التحديات الاقتصادية، *مجلة العلوم الاقتصادية التسيير*، الجزائر، جامعة محمد أبو ضياف، المسيلة، العدد 12، 2012، ص ص 136 - 147.
- 13 - P.K.Mishra, The Counteraction and Causality between Tax Revenue and Economic Growth in India, *Journal of Business spectrum* Vol.4.NO.2.22.Jan.2012, pp 86 – 98 .
- 14 - محمد طالبي : أثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، *مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا*، جامعة البليدة، العدد السادس، 2010، ص ص 71 - 84 .
- 15 - ناصر مراد : تقييم الاصلاحات الضريبية في الجزائر، *مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية*، المجلد 25، العدد الثاني، 2009، ص ص 24 - 27 .
- 16 - Richard.M.Bird, Tax Policy in Emerging Countries,Sage *Journals Issue*,Vol,26,January.2008 , pp 145 – 153 .

